مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (3)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (3) 2011

تنظيم النظم السياسية

الدكتور فارس النداف *

(تاريخ الإيداع 2 / 5 / 2011. قبل للنشر في 12 / 7 / 2011)

□ ملخّص □

يعد التنظيم السياسي كلياً وبنيةً حركية في البناء الفوقي للمجتمع المتضمن النظام السياسي، والقيم السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي والثقافة السياسية.

إن تشكيل هذا النظام كله، وتطويره، يتطلب عملية في اتجاهين اثنين ويلحق بها اتجاه ثالث.

الاتجاه الأول: في اتجاه تطوير كل عنصر بنيوي من شكله السلطوي إلى الشكل الديمقراطي في الإدارة الذاتية.

أي الانتقال من الدولة إلى المنظمات الاجتماعية إلى القيم والمعايير الحكومية، وهذا نقل من الأنظمة الداخلية الحكومية إلى معايير التنظيمات الاجتماعية وأنظمتها.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه أفقي من النظام السياسي إلى الثقافة السياسية، وهي تصور بصدق – نزعة المجتمع الاشتراكي، المتجه نحو الوعي والمنطقية الديمقراطية الاشتراكية إلى الإدارة الذاتية.

الاتجاه الثالث: إن تجاهل مبادىء التنظيم النظمي، إنما يؤدي إلى تشويه طبيعة الاشتراكية، ويؤدي إلى إظهار ظواهر سلبية، تعرقل التطور الاجتماعي بكامله.

الكلمات المفتاحية: 1–الثقافة، 2–المنهج، 3–الإدارة الذاتية، 4–نفي النفي، 5–مجالس السوفيت.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (3)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (3) 2011

* مدرس في قسم الفلسفة –كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة تشرين –اللاذقية –سورية.

L’organisation des systèmes politiques

Dr. Fares Al-Nadaf*

(Déposé le 2 / 5 / 2011. Accepté 12 / 7 / 2011)

□ Résumé □

L’organisation politique est totalement une structure mouvementée dans la structure de la société impliquant le système politique , les valeurs politiques, la conscience et la culture politiques .La formation de ce système ainsi que son développement demandent un travail en deux et même en trois sens .

Le premier sens part du développement de chaque élément constitutif de sa forme autoritaire à celle démocratique dans l’autogestion .

Le deuxième sens se dirige du système politique vers la culture politique. Il représente franchement l’inclination de la société socialiste dirigeant vers l’autogestion .

Le troisième sens :

La négligence des principes de l’organisation organisée conduit à la mutilation de la nature du socialisme et conduit également à la démonstration des phénomènes négatifs qui empêchent le développement social tout entier .

Notions:1-La culture 2-La méthode 3-L'autogestion 4-La négation dialectique 5-Les sénats soviétiques .

مقدمة:

***Professeur au département de Philosophie- Faculté des Letters et Sciences Humaines- Université Tichrine- Lattaquié-Syrie.**

يعتبر التنظيم السياسي في النظام الاشتراكي الأول في تاريخ البشرية الذي يشكل نظاماً كلياً متكاملاً في دائرة السياسة وفي قيمه وعلاقاته، تلك العلاقات التي تجسد السلطة الشعبية الحقيقية والإرادة الشعبية الذاتية.

هذا وإنَّ تطور الاشتراكية لا معنى له، من دون توسيع ديمقراطية المجتمع في جميع المجالات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعند إعادة بناء نظامنا السياسي والاقتصادي، لا بد لنا من تشكيل:

أولاً: آلية فنية مطواعة سريعة الاستجابة لجذب حقيقي لكل الكادحين، من أجل المساهمة في حل أمور الدولة والمجتمع على حد سواء.

ثانياً: تعويد الناس أن يَحْيوا في ظروف الديمقراطية المعمَّمة عملياً، وتنشئة ثقافة سياسية معاصرة للجماهير، وبتعبير آخر علينا أن نعلم وأن نتعلم الديمقراطية.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف التحليل الفلسفي المنهجي للنظم السياسية، في المجتمع الاشتراكي إلى التطوير المستقبلي لبناء النظم المذكورة، وتحقق وظائفها التنظيمية، والقيادية، والفكرّية، والتربويّة، كما أنه يرمي إلى تحقيق المزيد من الاتصالات العضوية مع جماهير الكادحين، مما يجعل الدراسة هذه فعّالة، ونشيطة، وقائمة على أساس التطوّر المادي لمنهج التنظيم، على أنه أداة مضمونة للنشاط التحليلي الجزئي في اتخاذ القوانين الاجتماعية العامة، للتقدم الاجتماعي، في مجال تشكل النظم السياسية الموائمة لمبادئ الديمقراطية الاشتراكية كما أنه ينحو إلى دراسة الناحية المنهجية، وشرحها والتكامل المتعدّد الجوانب لها، من أجل تشكّل النظام السياسي التحتي للبلدان الاشتراكية.

وعلى هذا الأساس يتم تحقيق استنتاج شرعية تحول المنظومة السياسية في ظل النظام الاشتراكي من التطور السياسي الحدسي للأنظمة السياسية والانتهاء إلى وجود ثقافة سياسية بحتة.

منهجية البحث:

إنّ الأساس النظري والمنهجي للبحث مستقى من الكتب والدراسات الماركسية التي عولجت فيها المسائل المنهجية للمعارف الاجتماعية ومن المراجع النظرية للأحزاب الاشتراكية. كذلك ثم الاستفادة بشكل كبير من أعمال علماء الفكر الماركسي والتي تبحث في التنظيم المنظومي المنهجي وفي مسائل المنهجية العامة لتحليل النظم السياسية.

إنَّ وَضْعَ التنظيم السياسي، وحل مهامه وإكمال تطويره ،كعملية رفع وظائف أنظمة الدوائر السياسية : الدولة، الحزب، المنظمات الاجتماعية، وتحقيقها لأعلى أشكالها– أي الانحلال الكامل للجماهير في الثقافة * السياسية، وهذا إنما يتطلب تطويراً مستمراً، دائماً ومنطقياً للديمقراطية الاشتراكية.

كما أنَّ تعميق الديمقراطية هذه وتوسيعها، إنما يحتاج إلى ثقافة سياسية واسعة لا يمكن لها أن تتحقق من دونها.

وهي تعتبر التقدم إلى المراكز الهامة، للمسائل المنهجية الأساسية، والمؤسسة –نظرياً – في إدارة المجتمع ..... تعتبر النتيجة الضرورية لذلك كله.

* الثقافة: مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع. وقد جرت العادة على التمييز بين الثقافة المادية والروحية –المعجم الفلسفي المختصر. دار التقدم موسكو صفحة 155 .

إنَّ الحديث يدور حول متابعة تأثير شبكة التنوير من دعاية وتحريض، حول متابعة إعمال العلم في قيادة المجتمع وإدارته، ذلك المجتمع الذي يمتلك قوة فعالة في اتخاذ أفعال سياسية وتنظيمية محددة، وفي هذا الصدد فإن حل مهام إدارة المجتمع الاشتراكي وتطويره وإيجاد منهج *منتظم لبحث النظام السياسي ودراسته إنما يتمثل في شكل حاجة موضوعية للاشتراكية، ناتجة عن أسلوب الإنتاج الاشتراكي للحياة الاجتماعية النشِطة، وذلك هو الأسلوب الذي يرمي إلى إكمال النظام وتطويره في الوقت ذاته.

إنَّ الشروط الأولية لتشكيل مثل هذا النوع من العمل، أو النشاط المنهجي على شكل آلية فعالة، وبطريق مباشر للتطوير الاجتماعي الذاتي ، إنما تتفرع من الأساس أو من القاعدة التاريخية والنظرية الاشتراكية ، كما أشرنا إليها أنفاً، باعتبارها نظاماً اجتماعيا قائماً، حيث يمكن تطويرها على أساس التجسيد الواعي لقوانين التطور الاجتماعي فقط.

هذا وقد أشار لينين إلى هذه الخاصية بشكل مباشر ، أعني خاصية التطور التاريخي للاشتراكية إذ قال:

" إنَّ قوانين التطور الاجتماعي، الموجودة – موضوعياً– في أي نظام اجتماعي اقتصادي، لابد لها من أن تنظم الكيان الاجتماعي وتطوره".

بيد أن تلك الوظيفة المنظمة الضابطة للأمور ، والتي لا تظهر إلا بشكل عفوي ، لا إرادي في نزعاتها، إنما توجد رقابة شمولية [1].

والاشتراكية – وحدها – باعتبارها ذلك النظام الاجتماعي الذي يتمكن فيه الناس، ولأول مرة في التاريخ، يتمكنون من معرفة القوانين الموضوعية في تطورهم وفي وعيهم لها ، ومن خلال هذا الإدراك ، فإنهم يمتلكون القدرة على إدارة تلك القوانين وقيادتها.. مما يسمح لنا أن نقول:

إن الاشتراكية هي نظام الإدارة الذاتية – بكل ما في هذه الكلمة من معانٍ ، وهذا النظام إنما يعي في ذاكرته، ماضيه التاريخي، وينطلق في حاضره من خلال ذلك ، ولابد له من سلوك هذا السبيل ، إذ أنه من دون ذلك لا يكون قادراً على الإدارة الذاتية **، لأن من يتجاهل ماضيه ، لن يكون له مستقبل البتة.

وفي هذا النظام الاشتراكي ، ينتج عن كل تحريف في الفهم النظري للماضي ، آثاراً سلبية ملموسة في الواقع مباشرة، لذا فإنه في اللحظة التي تبدأ آلية العمل في محو ذكرى الماضي وطمسها يبدأ انقطاع واضح عن أسسه الاقتصادية ، كما أنه يُعتبر محاولة للابتعاد عن القوانين الموضوعية للتطور.

هذا، وقد ألمحنا إلى إمكانية حدوث تحريفات مختلفة للشروط الأولية الموضوعية، حتى عند توافر المعارف الملائمة ..كل هذا إنما يحتم النظر بعمق ودقة ، في القضية التي تبدو واضحة كل الوضوح ؛ ألا وهي الاختلاف بين العضوية الاجتماعية ، وبين العضوية الطبيعية.

وكما أشار بتروشينكو .ل.أ إلى أن العضوية الاجتماعية والطبيعية أيضاً ، تخصان الظواهر الموضوعية المتواجدة بشكل مستقل عن النشاط الواعي للناس.

---

* أسلوب في دراسة الظواهر الطبيعية الاجتماعية يقوم على تحليل أصلها وتطورها –المعجم الفلسفي المختصر. موسكو: دار التقدم، 1986، صفحة 490 .

[1]- لينين مَنْ هم أصدقاء الشعب؟ وكيف يحاربون ضد الديمقراطية والاشتراكية؟ موسكو: دار التقدم، 1980، ص 165– 167.

** الإدارة الذاتية الشيوعية –نظام إدارة المجتمع الشيوعي المقبل، سيحل محل الدولة. إنه نسق غير سياسي من المنظمات والمؤسسات، يتسم بغياب جهاز الإدارة الحكومية المتخصص. المعجم الفلسفي المختصر دار التقدم موسكو: صفحة 17.

"كما أن إدراك الظواهر الموضوعية للطبيعة لا يؤثر على تغييرها، والتطور لا يزيح هذه الأخيرة بل على العكس من ذلك فإن إدراك الظواهر الاجتماعية ، من دون انتزاع الموضوعية منها... إنما يشكل ظروفاً مناسبة للقضاء على عفويتها، ويشكل إمكانية تضييق مجال أفعالها بشكل أكبر من لو أنها أدركت، ما قيل صحيحاً [2] كل الصحة"، وتعد إحدى الحقائق المسجلة للماركسية.

بيد أن ذلك ينبغي ألا يعني– أبداً– النتيجة ذاتها، التي خرج بها المؤلف..تلك النتيجة التي تنص على أنه :

" بعد إدراك الناس لقوانين الظواهر الاجتماعية والطبيعية، يجب ألا يحدث التدخل في مجرى هذه الظاهرة أو تلك ، في الحالة إذا ما كان مجرى التطور مشابهاً لمجرى النهر ، وفي الظروف المفترضة ينتهي إلى ذلك حتماً، إلى الموقف الذي يتناسب والأهداف المرسومة ، يتناسب ومصالح الناس.

هذا، وقد ذكرنا في النقطة الأولى من هذا العمل خطأ مثل هذا النوع، من المواقف الموضوعية، وها هنا نشير إلى:

أولاً: الشرط الأولي الاجتماعي – الطبقي– لإدراك ظاهرة ما (سواء أكانت هذه الظاهرة طبيعية أم اجتماعية) فإن لها دائماً – في نهاية المطاف– مصلحة عملية بحتة، لا مصلحة نظرية كما يتبادر إلى الذهن.

ثانياً: تطور أي عملية اجتماعية غير ذي معنى ، خارج وباستقلالية عن الشكل المحدد لإدراكه، عن استخدامه، وقبوله الواعي ، لذا فإنه – حتى عند افتراض الأشكال الممكنة لجريان العملية الاجتماعية ، فإنه الأمثل والأفضل ، إنما يكمن في ظروف تاريخية محددة ، إن الاختيار لا يُعدّ – في جميع الأحوال– اختياراً أكثر موضوعية.. أو كما قد يقال:" في الشكل الخالص " ذلك الشكل الذي يعبر عن الحتمية الموضوعية.

وفي الوقت نفسه ، فإن أهمية مثل هذا النوع من الإختيار ، إنما تتحقق في مدى الوعي الذي يتمتع به الفرد والجماعة على حدٍ سواء.

ومن خلال تتبع الترابط المتبادل للإمكانيات الوظيفية مع الأهداف المطروحة من قبل النظام الاجتماعي ، فقد أشار سيتروف إلى أنه " في تطور النظم الاجتماعية، إنما يصبح الوضع الواعي لمهام توظيف الكيان الاجتماعي ممكناً، فإن الهدف إنما يعتبر أنموذجاً حياً للحالة النهائية في النظام الذي عليه أن يصله، وفيما يتناسب مع أهداف النظام ، الذي تعد وظيفته نظاماً ذا تنظيم عالٍ نسبياً فإن كل خصائص سمات هذا النظام ونظمه الصغرى ، عليها أن تتجه نحو تنفيذ هذا الهدف– أي أنها تقوم كما لو أنها وظائف هذه العناصر، ووظائف النظم الصغرى.

وهذا إنما يعني أنه في كل مكان ، حيث يوجد تحليل موضوعي لأهداف سلوك النظام ، فإنه يوجد هناك طريقة وظيفية تنظيمية لتلك النظم وهذه أيضاً طريقة معالجة وظيفية في دراسة وتنظيم جوانب التنظيم الاجتماعي وضبطه [3].

والهدف ،على هذا الأساس إنما يكون على أساس أنه شكل نموذجي (مثالي) للوظيفة. أما الوظيفة نفسها ، فهي هنا، على شكل ناظم واقعي وفاعل وفعال دائماً، أي ناظم للعلاقات بين النظام السياسي كذات للإدارة، وبين الجماهير الشعبية كموضوع لها.

وهكذا فإن الجانب الإداري للنشاط أو العمل التنظيمي، إنما يعدُّ أحد أكثر المراكز أهميةً ، إذ أنَّ فيه ترتبط نواحي التحليل المنهجي (الذي ألمحنا إليه سابقاً) لمبادئ تنظيم النظم السياسية.

---

[2] : بتروشينكو. ل. أ. وحدة التنظيم، التنظيم والحركة الذاتية (موسكو: دار الفكر 1975) ص 205.

[3] – ستيروف م.ي. أسس النظرية الوظيفية للتنظيم (لينغراد: دار العلم 1972)، ص 126.

والسمة الخاصة به إنما تعتبر تلك التي تتضمن في نفسها الجوانب الأخرى للتنظيم ، كالجانب البنيوي أو الحركي ، من تلك الجوانب التي تعبر عن سكون التنظيم وثباته، من الناحيتين العمودية والأفقية ، وذلك الجانب الذي يشدد الأهمية على تغيير الوظائف ، واختلافها في بنية التنظيم ، والجانب الإداري إنما يعبر عن الشكل الأعلى والمعقد للحركية الخاصة فقط بالنظم الاجتماعية.

إنّ تغيير النظام بما يتناسب مع برنامج الحالة المستقبلية أو نموذجها، تلك الحالة المطروحة عن طريق قنوات الاتصالات الاجتماعية والمخالطة.

وهذه الخاصة للشكل الإداري لتنظيم النظم ، إنما يسمح لها بأن تمثل – بعمق وبمضمون واقعي– عن جوهر المبادئ الأساسية في وحدتها وتفاعلها.

بالرغم من أن هذه المبادئ كالمطابقة والحيوية، وتركيز الوظائف أو حشدها، إنما تقوم هنا – قبل كل شيء– ليس كمبادئ دراسة تحليلية ، وإنما كوظائف نشاط نظري تنظيمي في هذا المجال، فإنّ المبادئ هذه تتكشف بكل مضمونها وغناها ، كمبادئ إدارية للديمقراطية الاشتراكية .

هذا ويُعدُّ مبدأ الديمقراطية المركزية المبدأ الأولي والعام في تنظيم النظام السياسي للاشتراكية، على الرغم من أنَّ هذا المبدأ لا يعني – وحده –شيئاً ، حول درجة العلاقة بين الديمقراطية والمركزية ، في هذا الوجه أو ذاك من أوجه التنظيم الاجتماعي.

ومن أجل تحديدها لا بد من اعتماد مقاييس أخرى . ومن هذه المقاييس يمكن أن نعدَّ المبادئ الوظيفية لتنظيم النظم الاجتماعية.

إن هذه المبادئ لا تُعتبر فقط مقاييس العلاقة بين الديمقراطية والمركزية وحسب، وإنما هي تشرح ضرورة هذه النواحي في التنظيم وتفسرها.

وهنا يمكن لنا أن نتساءل :

لم يحتاج النظام السياسي إلى سمات عامة كالديمقراطية والمركزية ؟

ولماذا يؤكد الباحثون على نماذج هذه الصفات وتناسقها؟

وألا يعدُّ ترابط مثل هاتين السمتين ترابطاً اصطفائياً بسيطاً (ساذجاً) ؟

إنّ الإجابة عن مثل هذه الأسئلة وغيرها ، نعثر عليها في المؤلفات العامة ، ومن دون أية دقة أو تحديد ، أما التحليل الأداتي لمبدأ الديمقراطية المركزية فإنما هو ممكن – من وجهة نظرنا– ما دام محصوراً ضمن أطر النظرية الوظيفية للتنظيم.

إن مبدأ المطابقة كقانون أولي في تنظيم النظم الاجتماعية، (وكل الأنظمة الأخرى) إنما يحدد ضرورة الجمع بين عناصر النظام الذي يؤمن الظروف لتفاعلها الوظيفي، والذي في ظروفه يمكن ظهور النظام وحفظه كليةً.

وهكذا، تعرَّف الأمة ، ككلية اجتماعية، وندخل في عناصرها أو علاماتها ، وحدة اللغة – قبل كل شيء– كشرط جوهري لأي اتصال اجتماعي ، أو لأي تفاعل يجري بين الناس.

وكذلك الوحدة النفسية أي وحدة المشيئة والإرادة ، أي وحدة الآمال والآلام ، ووحدة الأراضي، ووجود روابط اقتصادية (تتواجد على أساس نظام مالي عام). بيد أن هذه الوحدات – إن صحّ التعبير– إنما هي ضرورية وأساسية وجوهرية لوجود أي نظام سياسي ، وبخاصة لوجود المجتمع السياسي الاشتراكي، وبقدر ما تكون هذه العناصر أو هذه الوحدات مترابطة متطابقة ، يكون النظام أكثر تماسكاً وأبلغ كمالاً.

هذه الوحدة في النظام السياسي، إنما يعبر عنها في مفهوم المساواة السياسية لأعضاء المجتمع ، ومثل هذا متوفر وحاصل حتى في الأنظمة المطلقة للحكم ، ويعبر عنها من خلال مفهوم التبعية.. غير أنّ هذه المساواة هي عابرة وزائلة وآنيّة ، وليس لها معنى حقيقي، إلا فيما يخصّ رأس الحكومة – الملك – العاهل، والتبعيون متساوون فيما بينهم فقط، وفق درجة محددة : فلاّح ، مالك، إقطاعي...

إنَّ التركيبة البرجوازية، إنما تتزعّم مساواة جميع المواطنين أمام الدولة ، بيد أن هذه المساواة – في حقيقة الأمر – مساواة وهمية ، مساواة نظرية، لا تحمل من صفات العدل أكثر مما تحمله المساواة في النظام الإقطاعي ، لأنها لا تتضمن المساواة الحقيقة في وجهها الاقتصادي ، وحَسْبنا أن نضرب مثالاً واضحاً وعملياً عن هذه المساواة الخيالية ، في الولايات المتحدة الأميركية، إذ يمكن حسب الدستور ويحق لكل مواطن أميركيي – أياً كان لونه أوعرقه أو مذهبه أو عمله.. أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأميركية ، وهي من أقوى الدول في العالم ، لكنّ بلوغ هذه الدرجة ، أو الوصول إلى البيت الأبيض عن طريق الانتخاب مكلفٌ جداً لا يقدر عليه إلا حاملو ملايين الدولارات ، من هنا نستطيع أن نجزم فنقول – ونحن مطمئنون–:

إن هذه المساواة التي يتحجّج بها الإمبرياليون إنما هي مساواة ((خُلبيّة)) أو شكلية خيالية –مساواة قابعة في رؤوس أصحاب الملايين من النخب الممتازة في المجتمع الأميركي ، وفي كل مجتمع يحيا على شاكلته. وينطبق هذا الحكم وينسحب على كل دولة برجوازية تتبجّح بالمساواة الوهمية الباطلة.

إنَّ وحدة المواطنين الحقيقية، والمساواة بينهم إنما هي ممكنة –حصراً– في إطار التشكيلة السياسية الاشتراكية. وتشكيل هذه الوحدة وتلك المساواة مختلفة حسب التشكيلة السياسية وتدرجها، ويكمن الأمر في أن مبدأ الديمقراطية المركزية، ما هو إلا الجوانب الأخرى للتناقضات الأساسية لهذا النظام، الذي يُعدّ المصدر الأساسي لتطوره.

هذا، وفي المراحل التاريخية المختلفة ، فإن المركزية (السلطة) والديمقراطية (المساواة) في الأنظمة السياسية لها ترابط مختلف، إذ أنه من السلطة المطلقة تقريباً (في الدولة الإقطاعية) ، يُعْوزها بعض التوازن بين المركزية والديمقراطية في العهد الاشتراكي، لذا فإن المساواة هنا تتسم بالوضوح التام.

ولكن هذا التوازن في الجوانب ، إنما يعني – فقط – بأن التناقضات لم تلقَ بعد حسمها النهائي– والمساواة والتوازن بين مفهومي الديمقراطية والمركزية لا يتحققان بشكل نهائي إلا في عهد الاشتراكية المتقدمة – الشيوعية ، حيث تظهر الإدارة الذاتية للمجتمع ؛ ولكن أين – هنا– جدلية نفي النفي* ؟! وأين الانتقال والتناقض، والرجوع بالماضي المنصرم ولكن بمستوى جديد؟!

هذا، ولا يتحقق فهم ما سبق عرضه إلا ضمن أطر العناصر الرئيسية لنظرية التنظيم وطريقتها الوظيفية.

إنَّ تقدم النظام السياسي إنما يكمن في نمو ديمقراطية ، بيد أن هذا النمو إنما يجعل النظام الديمقراطي مفرطاً بذاته في نهاية المطاف،وذلك على مستوى المساواة السياسية التامة، فإن نظام الإدارة – بكل بساطة – يمسي دون جدوى من وجوده ، (ويمكن أن تكون المساواة الاقتصادية كذلك أيضاً) .

إنَّ المساواة الحقيقة والتامة بين جميع أعضاء المجتمع ،ولجميع هؤلاء الأعضاء ، لا تتحقق لهم وعندهم وبينهم إلا عند مساواتهم الاجتماعية – الاقتصادية– السياسية التامة، فضلاً عن ضرورة مماثلتهم في كل شيء ، كما أنه لا بد من مطابقة النسبية لمصالح الواحد مع الآخر. ومع مصالح الأفراد منفردين ومجتمعين على السواء، وهذا ، إنما

* قانون نفي النفي: يبين كيف تترابط مراحل التطور المتتابعة. كيف يترابط القديم والجديد، وهو يعرب عن ميل التطور العام. عن اتجاهه العام . كرابيفين –ماهي المادية الدبالكتيكية. مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية، موسكو : دار التقدم،صفحة 248 .

يعني تحقيق شكلين متناقضين متباينين في المماثلة التي– وفقها– يتحقق التنظيم العالي ووحدة المجتمع، عندئذ يصبح المجتمع الإنساني متمتعاً بإنسانية، أو كما يقال : يصبح المجتمع مجتمعاً بشرياً إنسانياً، بكل ما تحمل هذه الكلمة من معانٍ.

وهذا النمط لـ – الوحدة والكلية– إنما يناقض الإدارة المركزية بكل حكومة ، بما فيها الحكومة الاشتراكية. ولكن هذا هل يعني – فيما يعنيه– أن ((المركزية)) قد اختفت نهائياً ؟!

طبعاً لا ! فالمركزية إنما جاءت معاكسة ومناقضة للديمقراطية ، وانتهت إليها على شكل مطابقة مصالح المجتمع مع أعضائه المستقلين . وهذا في حد ذاته شكل من أشكال المركزية.

بيد أنه ليس شكلاً آلياً ، أي حقوقياً أو شكلياً وإنما هو شكل وظيفي ذو مغزى.

وفي هذه المركزية الوظيفية وذات المغزى ، إنما تذوب الديمقراطية كشكل للمساواة السياسية، على اعتبار أن الحق السياسي يختفي من الوجود ، وتصبح المساواة مفرطة زائدة غير ذات نفع، ولا حاجة لها.

والنظام السياسي يؤمن الإدارة ، وهذا إنما يعني أن ثمة مستوى محدداً لوحدة المجتمع وكليته. وهذا النظام السياسي ، يضمن الوحدة للمجتمع عن طريق المركزية بشكل مباشر، بما معناه استخدام آلية السلطة التي تعد ضرورية عند عدم توفر المطابقة بين مصالح الأفراد المستقلين والدولة.

أما في المجتمع الطبقي فإن المركزية تصبح شرطاً لا بد منه، وتكون مقصودة بذاتها ، وهذا إنما يعني في المنحى التنظيمي بأنَّ رفع الكلية والتنظيم ، إنما تتجسد عبر توافق الوظائف ، أو ما يسمى بالفعاليات للعناصر المستقلة ، وقد يُعنى المواطنون أنفسهم بهذه العناصر ، أي يكونون هم العناصر، وبتعبير آخر: أن تعمل هذه العناصر سواءً أعَنَت المواطنين أنفسهم أو سواهم من غير العاقل ، إنما تعمل على مساندة النظام القائم وتعزيزه، وتثبيت أركانه.

إنَّ توافق الوظائف للعناصر وملاءمتها يمكنه أن يتحقق من خلال طرائق مختلفة، وأهم هذه الطرائق: ازدياد نمو يطابق هذه العناصر ذاتها ، ونمو وحدتهم أي العناصر الجامعة لهم، وعبر خضوع عناصر المجتمع الاقتصادي والقانوني والعسكري للسلطة المركزية عبر درجاتها، أو عبر السلم الخاص بالسلطة فيها.

وفي الشكل الخاص إنما يعني في نهاية المطاف شكلين أساسيين للبنية التنظيمية في الأنظمة .

وبهذا الشكل ، فإنّ الديمقراطية المركزية – في مختلف أشكال ظهورها– إنما تتجسد عملياً عبر أشكال المركز والمركزية ، لتنظيم النظام السياسي (حسب بوغدانوف.آ.آ)[4]

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال ملحٌّ يفرض نفسه على الباحث، مؤدّاه:

هل يمكن لديمقراطية النظام السياسي أن تتحقق عبر إيصالها إلى مستوى الشكل الهيكلي؟

أي تحقيق المساواة الكاملة للمواطنين في الحقوق والواجبات، ودون وجود مركز قيادة؟

يبدو – و للوهلة الأولى أنّ هذا الأمر ممكن الحصول ، فضلاً عن أننا كنا قد أثبتنا ذلك وحققناه فيما سبق من هذا البحث، وعلى أساس توافق مبادئ المطابقة وموافقة الوظائف، وتحديداً بالاستناد إلى تلك العمليات في النظم الاجتماعية ، من قبل هذه المبادئ ، إنما يؤدي إلى التصريح عن إمكانية الإدارة دون تمركز في المجتمع المتطور جداً، أي المجتمع العالي التطور ، إن صحّ التعبير.

[4] –بوغدانوف. آ.آ.أسس النظرية العامة للتنظيم –التنظيم والإدارة (موسكو: دار العلم 1968) صفحة 30.

أي أنه يكفي وجود العناصر الجامعة ، المطابقة لعمومية المصالح ، تلك التي تحقق المطابقة القانونية والمساواة، أي الديمقراطية ، والوحدة المضمونة من قبل هذه النظم ، وحدة الأهداف والعناصر أي المركزية الوظيفية ، كيما يصبح التنظيم الاجتماعي صاحب إدارة ذاتية .

ومما يؤسف له، فإن مثل هذا التصور – من الناحية الاجتماعية– إنما يعدُّ تأكيداً غير مدعوم بالحجة والبرهان.

والملاحظ في تاريخ البشرية ، ومنذ عهد المشاع ، ولغاية تحقق الاشتراكية ، عدم تحقيق الإدارة الذاتية ، إذ سيطرت عبر العصور السحيقة أشكال وأنماط للإدارة متباينة ومختلفة، من القيادة الفردية – الزَّعامة– وحتى نصل إلى شكل مجالس السوفييت*، وفي الحقيقة فإن تاريخ البيولوجيا قد قدم لنا نماذج الهيكلية التنظيمية، إذ أن العناصر ذات النموذج الواحد موصولة في النظام عبر وحدة الوظائف فقط.

وذلك مثل نظام النوع هذا –العشيرة–[ذات الخلية البيولوجية ، النباتات متعددة الخلايا البسيطة أو الحيوانات؛إن النباتات والحيوانات متعددة الخلايا ،وذات التنظيم الفائق وتحالفاتها– النمل والنحل والقطيع الذي يتزعمه واحد منه، تلك جماعات لها شكل تنظيمي مركزي ، ومما لاشك فيه، هو عملية الوجود الحتمي في شكل حركة من الشكل، أو الأشكال غير المركزية، وحتى المركزية منها حسب مبدأ الوظيفة .

هذا وفي كل مرحلة جديدة من التطور الطبيعي، تزداد الكائنات الحية تعقيداً في سلَّم تطورها، على حساب اختلاف الخلايا ونموها وتكاملها وتعقيدها ، تبعاً لشكل درجات البنية ،ومستويات التنظيم الخلوي والعضوي ونظام الأعضاء، على حين أنَّ البنية** أمست أكثر ثباتاً ، وأشد رسوخاً سواء أكان ذلك في وظيفتها أم في حركتها،وذلك على حساب تنوع النظام في الخلايا.

إنّ الرسوخ البنيوي والحركي للوظيفة في الأحياء ، إنما تبلغ الذروة على مستوى المخ الأساسي، مما يشكل شرطاً بيولوجياً وفيزيولوجياً أولياً ، لظهور الإنسان في وعيه التام ، وفي قدرته الكاملة على العمل المنتج.

بيد أن تطور المجتمع الإنساني هل يتناسب مع هذا المبدأ؟

لقد رأينا أن –هناك– تناقضاً مباشراً في اتجاه التطور من الشكل المركزي إلى الشكل الديمقراطي، من خلال دراستنا للنظام السياسي السابق عرضه، وهل يعني هذا أن مبدأ الوظائف في مجال التطور الاجتماعي يفقد قوته؟

وجواباً على هذا التساؤل نقول – مطمئنين –: لا ! لا يعني ذلك أبداً.

وإنما تكمن القضية في أنه ضمن الأنظمة الاجتماعية لا يتجسد هذا في شكل خاص مختلف عن الشكل البيولوجي ونستطيع ملاحظة هذه الاختلافات في عدة مجالات لتواجد التقدم مبدأ الوظيفة كقانون للتقدم ، أو نظرية له، يتواجد عبر مجموع المبادئ الأخرى كلها للتنظيم ،وبخاصة في تطور الأنظمة ذات المستويات المختلفة والمتباينة ،وإن أهمية الوظيفة إنما تظهر بشكل جلي من خلال تجسيد مبدأ الحاجة.

وإن أهمية الوظيفة المحققة إكمال التنظيم في الأنظمة البيولوجية والاجتماعية، إنما تبدو في أوجه مختلفة، وفي أساليب متنوعة ، وإن تنوع الخصائص في الأنظمة البيولوجية ،بغية زيادة عدد الوظائف ، إنما يجري على حساب الاختلاف البسيط في عناصرها، وعن طريق التغيرات الجوهرية في بنيتها، إذا ما أتيح لنا مقارنة الخلايا العضلية

* مجالس السوفييت: كلمة روسية معناها "مجلس" ولقد شاعت لأول مرة بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية عندما تكونت سلطة الثورة على أساس قاعدة ديمقراطية تتألف من مجالس العمال والفلاحين والجنود –موسوعة الهلال الاشتراكي –عدد من المؤلفين –دار الهلال 1968 ، صفحة 292.

** البنية: أسلوب ثابت نسبياً لترتيب عناصر المنظومة. المعجم الفلسفي المختصر دار التقدم، 1986، ط1، صفحة 94.

والعصبية في تعدد جوانب عملها المختلفة؛ أما في الأنظمة الاجتماعية ، فتقسيم العمل كوظيفة تتحقق على حساب تنوع خصائص الفرد وخصوصيته الذاتية، تبعاً للاختلافات المتعددة لدى كل فرد من أفراد النوع الإنساني، والذي بسببه تتحقق للنظام وظيفته الأساسية بشكل عام، ولعناصره الأساسية بشكل مجزأ ، مما يتيح للمجتمع الإنساني ذي التنظيم الاجتماعي المحدد ، أن يجسد إمكاناته ويستنفر قدراته ، بغية استيعاب الوسط الخارجي وطاقاته، وبشكل فعال وأكثر نضجاً من الأحياء البيولوجية في مجمعاتها بشكل واضح .

كل ذلك يجعل العنصر البشري صاحباً متحكماً في القوة السائدة، فيحقق سيادته على الأرض المحددة.

أما في الخلية البيولوجية الناتجة عن جميع النظم البيولوجية حتى والاجتماعية، فإنه يظهر فيها إمكانيات وظيفية هائلة جبارة ، ونستطيع تجسيدها عن طريق تغيير بنيتها الأساسية ،وهذا إنما ينقلنا إلى نظرية النشوء والارتقاء عند الأحياء ، سواء أكانت منها الأحياء الدقيقة أم الأحياء المعقدة الناضجة المسماة كثيرة الخلايا، ولا سيما الحيوانات منها[5].

وهنا تبدو القدرة واضحة في خصائص الخلايا ،واستطاعتها أن تغير من بنيتها بشكل واضح لا لبس فيه ولا إبهام ، مع المحافظة الذاتية على البناء العام، كما تتجسد أهميتها هذه في الوظائف المتنوعة ؛ وتبدو أهمية الوظيفة وملاءمتها في الأحياء في المحافظة الذاتية على البقاء ومساندة النوع الحي في الحفاظ على وجوده وعلى استمرارية هذا الوجود.

والوظيفة هذه هي المحافظة على البقاء و استمراريته من جهة ، ومساندة النوع من جهة أخرى، لا تتساويان فيما بينها ،وإنما تخضع الأولى للصفة الثانية، فالفرد – في محافظته على ذاته– إنما يسعى – عن غير إرادة منه – إلى المحافظة على النوع وعلى استمراريته، فضلاً عن أنه يعمل على انتعاشه في تقدمه وتطوره دونما قصد.

إن أهمية الوظيفية في الأحياء ،وعملها على أساس التفاضل بين الخلايا و الأعضاء وملاءمتها، وبهدى من التكامل والوحدة الآلية للخلايا والأعضاء ذاتها في الكائن الحي ، إنما تؤدي إلى نمو صلاحية البنية والحركة للوظيفية في الوقت نفسه، مما يبعث إلى خلق عضوٍ معقَّد فعَّال في المخ ، أو في الجملة العصبية أي في إدارة الكائن البيولوجي.

هذا وإن قدرة الأعضاء على الاكتمال النهائي ، يفضي بنا لا محالة إلى تحقيق قدرتها على إدارة العالم المحيط بها ، بشكل دقيق مطابق ، وإن مقدرتها على تعقيد سلوك الأعضاء في المحيط المعقد ، إنما تضمن لهم إمكانية العيش في هذا الوسط ، والمحافظة على هذه الإمكانية لا عن طريق المخ فحسب، وإنما عن طريق نظام الأعضاء المدارة من المخ كاملة.

إن ((البناء الفوقي)) الخاص بالنظام الآلي للكائن الحي – وهو العضو الضروري الفعَّال – يصبح لا معنى له إذا ما وجد بعيداً عن هذا النظام ، علماً بأن هذا العضو الفعَّال –المخ– الذي حقق المستوى الأعلى اللائق بالأحياء العليا، في درجات من الرقي لا نظير لها من حركية الوظيفة.... إنما يجعلها تأتمر بأوامر الإدارة في العضو الفعال الأساسي ألا وهو المخ .

والطبيعة لم تقف عند هذا الحد من الكمال والنضج ،وإنما جسدت الإمكانات المتوارية في هذه الحركية عن طريق استخدام خصائص الأفراد في تنوعها، بغية إكمال نظام النوع نفسه .

[5] –ستروف ميخائيل. أسس نظرية الوظيفة(لينغراد: دار العلم، 1972)صفحة 20.

بالابتعاد عن البنية الداخلية للتفاضل – كما عملت هذه مع الخلايا البيولوجية ، وغياب مثل هذه البنية للتفاضل عند الأحياء – أي الأفراد – في العقل الاجتماعي ،هذا الغياب يُعدُّ شرطاً أولياً وحياتياً بيولوجياً ، من أجل تحقيق المساواة السياسية المنشودة (قارن ذلك في الاختلاف الشكلي لمملكة النمل)[6].

نخلص مما سبق شرحه ، إلى أن المساواة عند الأحياء البيولوجية غير محققة في واقع الحال ، على الرغم من أن الوحدة باديةٌ شموليتها في الاشتراك البيولوجي في معظم الأحوال.

ولا يمكن للدارس أن يتخيَّل المساواة المطلقة وإنْ بشكل نظري، فالتفاعل المعقد مع العالم المحيط أي البيئة على اختلاف أنواعها وتباين عناصرها ، إنما يتطلب – بادئ ذي بدء – المحافظة على عضو الإدارة – المخ– فهو المنسق للفعاليات الاجتماعية وسواها، ويدفع للذود عن المجتمع إزاء القوى الخارجية المعتدية.

وهذا لا يعني الحفاظ على علاقات القيادة والخاضعين لها وإنما يدفع إلى تحقيق مبدأ المساواة ويحفز على إثبات ذلك.

أما الجانب الآخر الخاص من الإمكانات التنظيمية للنظام الاجتماعي ، من خلال عملية تطوره، إنما يعني الوظائف الموضوعية للأفراد وللجماعات على حدٍ سواء؛ ويحقق لهم – بشكل عام – أهدافهم الذاتية. وهنا يتجسّد مبدأ التمازج والملاءمة ***<u>وفق جانبين اثنين:</u>***

أولهما: واقع في اتجاه التناسب المتنامي للأهداف وللوظائف كنتيجة لنمو الثقافة ، والمعارف العلمية للأفراد وازدياد معلوماتهم حول الطبيعة والمجتمع.

وثانيهما **:** في نمو متناسب ، بين أهداف الفرد وأهداف الجماعة على السواء، أو الفرد مع الطبقة المنتمي لها أو المجتمع بشكل عام شامل.

وعندئذٍ فإن نمو التمازج إنما يعني – فيما يعني– تزايد التركيز على وظائف الأفراد في تجسيد وظائف الجماعة، أو النظام الاجتماعي (المتمثلة كأهداف).

وقد يتسرب الشك أحياناً في مدى تقدميَّة هذا النمو المضطَّرد للتمازج ،والتركيز في الوظائف على اعتبار أنّ المجتمع يصبح أكثر ((تنظيماً)) ويمسي الفرد أكثر خضوعاً للمجتمع [7].

إنّ مثل هذا التصور عن التنظيم الاجتماعي، وعن السمات السلبية التنظيمية – بشكل عام– إنما يجعلها مرتبطة بالسمات الوظيفية للتنظيم في الأنظمة الاجتماعية، وكذا الأمر – فيما بعد – اختلافاً في الأهداف البشرية.

ونبادر فنقول ، بادئ ذي بدء:

إن الهدف العام للعقل الاجتماعي يمكنه أن يتحقق على شاكلة خضوع الأفراد له، أو في عملية جمع لكل القوى ، بُغية تجسيد مصالح مجموعة من الناس ضيقة ومحدودة العدد.

والمنافع إنما تتحقق وتتجه نحو مصالح الجميع، ولكل فرد في المجتمع دون استثناء.

وفي هذه الحالة، فإن مصالح الفرد والمجتمع وأهدافها تتوحَّد، ويمسي نشاط الفرد متجهاً نحو نفسه بشكل غير مباشر ، لذا فإن تركيز الوظائف وحشدها في هذه الحالة لا يعتبر استعباداً أو خضوعاً للإنسان .

ولا سيما إذا ما وعى المرء تلك السمات المتشابكة في علاقتها مع المجتمع ، وفي الوجه المقابل إنما يعني هذا الوضع – الموصوف آنفاً – الشكل الأسمى والأعلى لحرية الفرد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

---

[6] –سيتروف ميخائيل، أسس نظرية الوظيفة، مرجع سابق، صفحة 35.

[7] – انظر على سبيل المثال بريفوجين آ.ي. علم اجتماع التنظيم (موسكو: دار العلم ، 1980)، ص 136.

ولهذا اعتقد كانط – أن الإنسان– في هذا الوضع ذو حرية واسعة، ولا سيما حين تكون بعض الوسائل آخذة بالتحول إلى هدف المجتمع.

بيد أنّ هذه النظرة عند كانط تأخذ موقفاً يتسم بالمثالية، إذ أن الإنسان يمكن أن يصبح هدفاً – في حد ذاته – لا وسيلة للنظام الاجتماعي.

غير أنّ هذا غير محقق عملياً ولا نظرياً، ذلك أن المجتمع ليس تجريداً أجوف وإنما هو مجموعة أفراد عليهم أن يجسدوا أهدافهم ، ويحددوا غاياتهم ، فهم واسطة وغاية في آنٍ معاً.

إن طريق التقدم هذا الساعي إلى تحقيق النظام السياسي في المجتمع ، لا بدَّ له من أن يعالج معظم القوانين العامة في التنظيم عبر النظر من خلال منظور محدد هادف، ولا بد من تجسيم هذه القوانين وتحديدها بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض ؛ حتى يصل الباحث إلى عملية إعادة بناء النظام السياسي في الاشتراكية.

هذا ، وإنّ تطور الديمقراطية الاشتراكية – كشكل أكثر مضموناً وعمقاً في بناء أنماط الإدارة الذاتية، إنما يهدف إلى عملية نمو الوظيفية.

وذلك يعني الملاءمة في التنظيم السياسي ، وفي عملية تحويل بنية النظام السياسي بشكلين:

أ) أفقي: الصبّ ، والانتقال الدائم للدولة كأساس للنظام السياسي في التنظيم الاجتماعي.

ب) عمودياً: يصب في الاتجاه من النظام السياسي إلى الثقافة السياسية.

وتعدُّ هذه العملية مختلفة الجوانب ..تعدُّ الحقيقة والواقع اللذين يحتويان المبادئ الأولية الوظيفية للتنظيم والمبادئ الأخرى الموافقة.

وحسب رأي سيتروف م. ي – يمكن تحديد مفهوم الملاءمة عبر مبدأ التمازج الذي يعبِّر عن هذا الشكل من التفاعل بين أجسام النظام وعناصره ، وهذا الشكل إنما يضمن إمكانية تجسيد هذا النظام لوظائفه ، ويعمل على إظهار أسسه وقواعده، على اعتبار أن التنظيم بدوره يُحدَّد بدرجة الوظيفية مع درجة الملاءمة الناتجة عن تمازج عناصر النظام.

هذا ويشير مبدأ التمازج إلى أنه لا يمكن تشكيل التنظيم إذا لم تحدَّد أسس التمازج ودرجاته، فالنظام يمكن له أن يظهر و أن يُصان حينما تكون عناصره متناسبة في خصائصها وفي شروط حفظه ، أي أنه لا بد للأجزاء أن تتناسب مع بعضها البعض، وبدورها تتناسب بالشكل الخاص والعام على السواء.

فالمجتمع عند بداية الثورة كان يضّم: الحزب الثوري الاشتراكي القويّ، والمجالس والنقابات وعمالاً وفلاحين غير حزبيين ، ومن ثَمَّ فقد تضمن تنظيمات شبابية وجماعية [8]، ولذا فقد أشار لينين إلى السلطة السوفيتية، إدارة ذاتية العمال، في ذلك المجال، بقدر ما هي متمثلة في إمكانية الأخذ بيدها كإدارة الدولة وكل إدارة الاقتصاد وإدارة الإنتاج كلياً [9].

وقد أشار لينين إلى طبيعة وحتمية مثل هذا الوضع في المرحلة الأولى من تنظيم النظام السياسي. حيث إنّ الديمقراطية الخالصة لا تتواجد لا في المرحلة البدائية الأولى، ولا في المرحلة النهائية .

[8]– لينين: مرض الطفولة (اليساري) في الشيوعية. موسكو:المؤلفات الكاملة ، المجلد 41، 1985، ص 31–32.

[9]– لينين: ما هي السلطة السوفيتية؟ موسكو: المؤلفات الكاملة ، المجلد 38، 1985، ص 239.

أي أن للديمقراطية سمةً طبقية ، بمعنى أنّ ثمة طبقة ما قد تحرم منها، لذلك قال لينين ما معناه: إن الحديث عن الديمقراطية وارد،حينما يقصد بها الديمقراطية الطبقية [10].

و قال لينين أيضاً:

"كل الديمقراطيات و كل البناء القومي السياسي ، طبيعية مادامت الطبقات لما يقضَ عليها بُعد، وما دام المجتمع غير الطبقي لمّا يتحقق بعد ،فهذه البنية الفوقية و الديمقراطية في أي نظام ،إنما تخدم – في نهاية الأمر– الإنتاج ،و تحدد أخيراً بالعلاقات الإنتاجية لذلك ((المجتمع)) [11].

إن عملية الإنجاز النوعي لترابط العناصر فيما بينها ضمن البنية الاجتماعية بعامة، وفي جهازها القيادي، عملية هادفة إلى الحفاظ على الرسوخ والثبات ، واتجاه الوظيفة الاجتماعية في البرنامج المطروح ؛ لذا فإن إنجاز نظام الإدارة الضروري لتوسيع أسس تمازج العناصر يُعد – في الوقت ذاته– العملية الضرورية للوظائف الأساسية لتلك البنية الاجتماعية ،ولإظهار خصائص جديدة لعناصر هذه البنية الاجتماعية ووظائفها.

وهنا لا بد من التفاضل الناتج عن العناصر المتماثلة في التنظيم السياسي ، كما أنه لابد من تغيير الروابط والعلاقات بين العناصر المستقلة لبنية التنظيم السياسي، بين العناصر وبين البنية بشكل عام ،وهذا يُعَدُّ تجسيداً مباشراً لمبدأ أهمية الوظيفة ، التي تشهد على أن مجمل العناصر المتبادلة كوحدة كاملة إنما تُظهر النزعات نحو التطور الذاتي والتنظيم الذاتي [12]

وهذا إنما يعني إعطاء الإدارة صفة جماهيرية مشروطة – من جهة– لنمو الوعي الجماهيري، ومن جهة أخرى بالحافز أو الدافع لهذا النمو.

أما على مستوى المعايير السياسية فإنه يجد هذا تجسيداً له في القوانين المعمول بها في المنظومة الاشتراكية، فيما يخص ورشات العمال والنشاط الفردي في المعمل وفي الجمعيات.

إن إعطاء الوصف لتطور التنظيم السياسي كعملية تفاضل عناصره وتنوع خصائص هذه العناصر ، وعملية تشكيل وظائفها (أي إعطاء الخصائص سمات مناسبة) ، فإن المبدأ الهام للوظيفة إنما يقوم – بالإضافة إلى ذلك في السمة التركيبية المتطورة ، مشيراً إلى ضرورة تلك العملية وملاءمتها ،أي أنه من أجل تجسيد التنظيم السياسي للوظيفة القيادية، ومن أجل التجميع والتعبير عن إرادة الشعب عبر النشاط القيادي (الإداري) والتعبير عن مصالحه واحتياجاته أيضاً، ومن أجل تعبئة الكادحين لتنفيذ مهام البناء الاشتراكي .

وقد جسد لينين هذه الفكرة بشكلها العريض من خلال تطبيق مبدأ الديمقراطية المركزية والالتزام بهذا المبدأ، إذ قال:

"افترضت الديمقراطية ولأول مرة في التاريخ ، الإمكانية المتشكلة للتطور الحقيقي، من دون أي عائق ، ليس للخصائص المحلية فحسب ،وإنما المبادرة المحلية والطرق المختلفة والأساليب المتباينة ،والطرائق في الحركة لنمو الهدف العام [13].

---

[10] –لينين: الديمقراطية البرجوازية. موسكو:المؤلفات الكاملة ، المجلد 37، 1985 ص 251.

[11]- لينين: مرة أخرى حول النقابات، وحول المرحلة الحالية، وحول أخطاء تروتسكس، وبوخارين، المجلد 42، 1985، ص 276.

[12] - سيتروف. أسس النظرية الوظيفية للتنظيم (لينغراد : دار العلم، 1970)، 1985،ص 29–31.

[13] – لينين. حركات اقتصادية جديدة في الحياة الفلاحية ، موسكو: المؤلفات الكاملة ، المجلد الأول، 1985، ص 31.

هذا ، ومن وجهة نظر المنهجية التنظيمية المنظمة ،فإن كل خاصة في النظام إنما هي صاحبة مقدرة وتعتبر وظيفة، إلا أنها لا تعد ذلك بشكل فعلي ، إلا حين تتسم بالملاءمة وتبدأ بحفظ ذلك النظام وتطوره.

ومفهومٌ – إذاً – بأن رفع وظيفية العمل القياديَّ في التنظيم السياسي إنما يرتبط بشكل مباشر وكبير بتناسب الوظيفية الهادفة ،والموجهة لعناصر التنظيم السياسي ،ولا سيما أشكال الدوائر فيه ، لإدارة المبادئ الديمقراطية السياسية الاشتراكية.

وكما هو معهود فإن الأشكال الأساسية في تواجد الوظائف الإدارية وتبعاً للوسائل الأساسية في رفع وظيفية التنظيم السياسي، **إنما تعتبر اليوم** :

أ– القيادة الحزبية. ب–قيادة الدولة. جـ–التنظيمات الاجتماعية.

فالدولة، باعتبارها عنصر النظام السياسي الذي يقتسم السلطة التفويضية، فإنها إنما تساهم في تنظيم الإدارة وفي القيادة الاشتراكية، عن طريق المعايير السياسية والقانونية، ومن خلال قنوات التأثير على العمليات الاجتماعية وعلى مستوى الإدراك والوعي و ...الخ.

إن الوظيفة في التنظيم السياسي للاشتراكية من حيث جوهرها الديمقراطي إنما هي ذات قيادة معتبرة في تحويل عناصره الإدارية إلى شكل الإدارة الذاتية في النظام الاجتماعي ،وهذا الانتقال من شكل السلطة ذات النفوذ حيث تنتظم العمليات الاجتماعية والعمليات المنفذة عن طريق الحكومة إلى المنظمات الاجتماعية.

بيد أن هذا الانتقال إنما ينجز بمراقبة الدولة وبقيادتها وإعطاء المنظمات الاجتماعية مجمل الصلاحيات والتفويضات .

وليس ثمة طريق ثانية لإعطاء القيادة الصفة الجماهيرية في الاشتراكية ، إن القيادة الجماهيرية تتناسب مع تفتح وعي الجماهير، ذلك الوعي الذي يؤدي بطبيعته إلى نمو الوعي السياسي وباعتبار أن صفات القيادة وأشكالها مرتبطة عضوياً بعضها ببعض فإن الانتقال إلى نظام جديد في الإدارة الاجتماعية إنما يمثل في الوقت ذاته انتقالاً إلى تنظيم حديث للنظام الاجتماعي.

هذا ولا يمكن للنظام الاجتماعي ولا أي نظام غيره أن ينتقل إلى مستوى جديد من التنظيم محافظاً على مضمون الإدارة المناسب للمستوى التنظيمي القديم ، لذا فإن لينين في مؤلفه: الدولة والثورة أصر على تحطيم النظام القديم وتشكيل نظام جديد يقام على أنقاضه متناسبا مع التنظيم الاشتراكي للمجتمع [14].

إنَّ الشرط غير النقدي في مركزية القيادة ، ذلك الشرط غير المبرر تاريخياً وفي إدارة جميع العمليات الاجتماعية الأخرى وقيادتها دون استثناء من الأدنى على الأعلى .. إنما يعد عملية غير صحيحة في جوهرها[15].

ولا يمكن لها أن تنفذ عملياً ،وهذا يحفزنا إلى القول:

عن الميزات الأساسية لمثل هذا النوع "من إيديولوجية الإدارة العامة" أو كما يحلو لبعضهم أن يسميها الأيديولوجية التكنوقراطية، إنما تعتبر الميزات هذه في:

أولاً: التبسيط إلى أبعد الحدود في التصور حول وظيفية الأنظمة القيادية والرقابية المتنوعة من (القانونية إلى القيم والأخلاق).

[14]– لينين –الدولة والثورة– المؤلفات الكاملة – المجلد 33، 1985، ص 37.

[15]- مرجع الكتاب: مبادئ تنظيم النظم الاجتماعية والنظرية والتطبيق –كييف–أوديسا 1988.

ثانياً: حتمية النمو الضخم والهائل لمعايير الإدارة أو القيادة ولمقاييسها مما يتطلب جيشاً ضخماً من البيروقراطيين.

ثالثاً: الدور السلبي للجماهير الكادحة أولئك الذين تكمن مهمتهم في تقبل التأثير الإداري فقط.

وكما كتب بلاد بيرغ –بودين :

" الدور السلبي للجماهير الكادحة ليس قاصراً قصوراً خاصاً للإيديولوجية الإدارية التكنوقراطية بل هو سمتها المحددة: فالتكنوقراطية – وهي نظام مخالف للديمقراطية – إنما تعد نظاماً ليس فيه إدارة ذاتية ،وإنما هي نظام يدار من الخارج من المختصين والتكنوقراطيين الذين يقومون على هذا النظام [16].

ونرى أنه من الضروري أن نشير إلى إيديولوجية المركزية التكنوقراطية تتناقض مع مبدأ الديمقراطية المركزية ،كما أنها تتناقض مع أحد أهم المبادئ التنظيمية الناظمة ، والمعروف بمبدأ رسوخ الوظيفة وثباتها حيث إنه – وتماشياً مع هذا المبدأ تعتبر السلسلة في الدرجات في ارتباط الوظائف ، إنما يجب أن يبنى في الاتجاه الأقل أهمية إلى الأكثر والأعظم شأناً ،وذلك من وجهة نظر الوظيفية الأساسية من قبل التنظيم.

وتكامل العناصر التفاضلية في التنظيم لا يلغي التفاضل ، وإنما بالمقابل يجعل من هذه العملية أكثر ملاءمة وأكثر تنظيماً هادفاً وتقدمياً.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- " إن الإدارة الذاتية الاشتراكية هي الشكل الأعلى والأمثل للإدارة الاشتراكية ، وهي نفسها لا تملك سمات سياسية طبقية وإنما هي للشعب بعامة إذ أن لكل فرد في المجتمع الإمكانية في تجسيد متطلباته من دون استثناء ، من حيث المبدأ الإنتاجي ومن دون إكراه حكومي أو ضغط قانوني أو إلزام من قبل هيئات حكومية أخرى.

2- إن هذا الارتباط أو سواه إنما يتمثل في العلاقة بين الديمقراطية الاشتراكية وبين الوعي السياسي أو الثقافة السياسية للجماهير.

وهذا الارتباط يجعل الفكرة السياسية للديمقراطية الاشتراكية، أكثر وضوحاً، وأقرب فهماً، إذْ أنّه – ولأوّل مرة في تاريخ البشرية قاطبة– تتكشف إمكانية التّطور الشامل للإنسان وترسيخ شخصيته. والديمقراطية الحقيقيّة – حسب قول لينين– إنّما تتضمّن إلى جانب تشكيل الدوائر الديمقراطية، وتطورها، البنى التنظيمية والأشكال... تتضمن إلى جانب ذلك كله الوعي السياسي والثقافي. وإذا شئنا التحديد، ففي الثقافة السياسية كوحدة الأشياء المادية والروحيّة، الموضوعيّة والذاتيّة، محلها تجسّد هدف إنجاز التنظيم السياسي برمّته. فضلاً على أنَّها تطوِّره.

3- إنَّ النظام السياسي المتجسّد في الإنسان، والمتمثّل في عالمه الداخليّ، وفي مجمل العلاقات الاجتماعية، إنّما يتّخذ حركيّة ممكنة في أقصى الحدود حركيّة، وتنوع وظائف النظام، والمنسجمة مع الهيكل وبقوّة.. فإنَّ مثل هذا النّوع من الارتباط الدّال على التنظيم العالي، والرسوخ للوظيفة، إذ يصل إليها المرء على حساب تشكيل خصائص جديدة، وليس على حساب تغيير هيكل التنظيم أو بنيته برمّتها. كما أنَّ هذا النّوع من الارتباط ينعكس في مبدأ حركيّة الوظيفة، وهي تعبر عنه.

4- إن مبدأ الأهميّة والتركيز إذا يعكس إمكانيّة توظيف الخصائص وضرورتها، بالإضافة إلى ضبط الوظائف وتنظيمها فإنَّ تغيير ثبات البنية ورسوخها إنّما تشهد على اتجاه عملية التنظيم، برفعها إلى مستوى جديد.

[16]– بلاد بيرغ بودين: "تشكيل وجوهر المسلك التنظيمي(دار العلم ،1977) صفحة 27.

5- يقوم مبدأ الحركيّة في عمليّة إنجاز التنظيم السياسيّ، وفي عملية تشكيل ثقافته السياسيّة في الوقت ذاته، على أنَّه أداةٌ منهجيّة، تطوَّرت فيها وظيفة القيادة السلطويّة إلى شكل الإدارة الذاتيّة. وإلى درجة أضحت تُعبِّر عن المضمون الواقعيّ للثقافة السياسيّة للجماهير. أمَّا الجدليّة التي تكشف من خلال ذلك عن تفاعل نظامين اجتماعيين، حيث ذاتية الإدارة وموضوعها يتمثلان في آفاق التّطوّر. ليس كفاعل بين المجموعات المختلفة وحسب، وإنّما كعلاقات تتمُّ داخل الوعي السياسي نفسه. داخل السلوك المُدرك الواعي لدى الإنسان في الحياة السياسية للمجتمع. والمتناسب مع القيم والمعايير السياسية.

المراجع:

المراجع المستخدمة جميعها تم ترجمته من اللغة الروسية إلى اللغة العربية.

1. لينين مَنْ هم أصدقاء الشعب؟ وكيف يحاربون ضد الديمقراطية والاشتراكية؟ المؤلفات الكاملة المجلد الأوّل، بلا تاريخ.
2. بتروشينكو. ل. أ. وحدة التنظيم، التنظيم والحركة الذاتية- موسكو- دار الفكر 1975.
3. بريفوجين آ.ي. علم اجتماع التنظيم – موسكو- دار العلم 1980.
5. لينين: مرض الطفولة (اليساري) في الشيوعية. المؤلفات الكاملة – المجلد 41،بلا تاريخ.
6. لينين: ما هي السلطة السوفيتية؟ المؤلفات الكاملة – المجلد 38، بلا تاريخ.
7. لينين: الديمقراطية البرجوازية. المؤلفات الكاملة – المجلد 37، بلا تاريخ.
8. لينين: مرة أخرى حول النقابات، وحول المرحلة الحالية، وحول أخطاء تروتسكس، وبوخارين، المجلد 42، بلا تاريخ.
9. لينين: الدولة والثورة. المؤلفات الكاملة – المجلد 33، بلا تاريخ.
10. ايدشيف آآ. ربيكالوف ف.ف الثقافة السياسية للشخصية ، كييف، 1985. باغيروف ب–ب بنية الثقافة السياسية وبعض المبادئ المنهجية في دراستها. الشخصية الاشتراكية والثقافية سفر لوفسك ، 1984.
11. مبادئ تنظيم النظم الاجتماعية والنظرية والتطبيق – كيف- أوديسا 1988.
12. سيتروف: أسس النظرية الوظيفية للتنظيم –لينغراد – دار العلم، 1970.